حكم التلفيق في المذاهب الأربعة وتطبيقاته في المعاملات المالية المعاصرة: دراسة تأصيلية

Status of talfiq in the four schools of thought and its applications in contemporary financial transactions: an analytical study

*** Dr. Abdul Razzaq**

Assistant Professor, Department of Islamic Studies,
Govt. Postgraduate College, Samundri, Faisalabad, Pakistan.

[<abdulrazzaq6046@gmail.com>](mailto:abdulrazzaq6046@gmail.com)

*** Yasir Farooq**

Lecturer, Department of Islamic Studies,
Govt. MD College, Faisalabad, Pakistan.

[<abdulrazzaq6046@gmail.com>](mailto:abdulrazzaq6046@gmail.com)

Abstract:

Talfiq means: to mingle, collect or gather it. The predecessor scholars used this term only to its literal meanings whereas for the successors; an issue comprising the solutions in such a way as its compound form may not be acceptable to any jurists. Talfiq has the same whereabouts as Taqlid does; only its ijthādī issues but worth known that talfiq is not allowed in the issues of belief and ethics. Talfiq may be in three various kinds; first Talfiq in various issues like: to adopt Hanafī school of thought and Maliki school of thought in social affairs, second Talfiq in various sub issues under one major issue, third To gather opinion of various jurists about an issue that no jurist will favor its compound form. The writer opines that the majority of predecessor and successor jurists seem agreed to combine the arguments of both these groups. Today, it has now become necessary to solve the contemporary complications in the compilation of Fiqh particularly in collective Ijtihad. Only in Collective Ijtihad, it will be the best way of practice to save it from an illusion.

Keywords: Talfiq, Taqlid, Ijtihad, Jurists, Hanafī, Malikī.

التلفيق في اللغة:

التلفيق مصدر من باب تفعيل، مأخوذ من لفق، لفق الثوب من باب ضرب، ويطلق على كل ما كان فيه معنى الضم والجمع، فيقال لفقت الثوب، وهو أن تضم شقه إلى أخرى فتخيطها¹ ومنه ضم الأشياء والأمور، والكذب المزخرف، والملائمة بين شيئين لتكون شيئاً واحداً، كما تقول: تلافق القوم أي تلائمت أمورهم، ومنها قيل للمتواصلين دائماً لفقان. والتلفقان أو اللفاق بكسر التاء واللام ثوبان يلفق أحدهما بالآخر. وقال العلامة مرتضى الزبيدي في بيان معنى التلفيق اللغوي:

”التلفيق: ضمُّ إحدى الشُّقَّتَيْنِ إلى الأُخرى، فتخيَّطُهُما، وَهُوَ أَعْمُ مِنَ اللَّفْقِ. وفي الغُباب: التَّلْفِيقُ فِي الثِّيَابِ: مُبَالَغَةُ فِي اللَّفْقِ. قلت: وَمِنْهُ أُخِذَ التَّلْفِيقُ فِي الْمَسَائِلِ... وَاللَّفَقُّ، كَكُتَان: الَّذِي لَا يُدْرِك مَا يُطَالِبُ“²

الحاصل ان التلفيق في اللغة يطلق على معان كثيرة منها الضم والجمع والكذب المزخرف، والملائمة والرجل الذي لا يدرك مقاصده، وعلى كلب صيد لا يصطاد.

التلفيق في اصطلاح المتقدمين:

يستعمل الفقهاء المتقدمين لفظ التلفيق في معنى الضم ، كما في مسألة المرأة ، أن المعتمد عند المالكية والحنابلة هو الأخذ بالتلفيق في باب الحيض ، أي ضم الدم إلى الدم ، فإذا رأى المرأة الدم في يوم واحد ، وانقطع يوماً أو يومين أو أكثر ، ولم يبلغ مدة الانقطاع خمسة عشر يوماً وهو أكثر مدة الحيض ، فهي تلفق أي تضم الأيام إلى بعض وتعد حيضاً . أما ما بينهما من النقاء فهو طهر صحيح ولو كان في أثناء الحيضة ، وما على المرأة إلا أن تغتسل كلما انقطع دمها وتصلي وتصوم وتوطأ .

ولم يقل الشافعية بالتلفيق صراحة في الحيض ، لأنهم قالوا: إن النقاء بين دماء أقل الحيض فأكثر ، حيض تبعاً لها بشرط ألا يتجاوز خمسة عشر يوماً ، ويكون النقاء بين دمين حيضاً.³ أما إذا تجاوز الدم الخمسة عشر يوماً ، فإنه يتحول إلى دم استحاضة . وكذلك قال الشافعية والحنابلة بالتلفيق في صلاة الجمعة ، حيث إن الشافعية قالوا: إذا لم يتمكن المرحوم من السجود في الركعة الأولى حتى شرع الإمام في ركوع الركعة الثانية من الجمعة ، فإنه يسجد سجوده عن الركعة الأولى ، ويحسب ركوعه الأول صحيحاً ، ويركع الركعة الثانية ، وبذلك يدرك الجمعة تلفيقاً ، للخبر الوارد: من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى . وعند الحنابلة: من زال عنده بعد أن أدرك ركوع الركعة الأولى ، وقد رفع الإمام من ركوع الثانية ، فإنه يتابع الإمام في السجود ، فتتم له ركعة ملفقة من ركعتي الإمام ، ويدرك بها الجمعة.⁴ وكذلك قال المالكية بالتلفيق في مسافة القصر في السفر ، فإذا كان بعض سفره في البر وبعضه في البحر ، فإنه يضم هذه إلى تلك تلفيقاً . في حين أن الحنفية فرقوا بين البر والبحر في اعتبار مسافة القصر ، فلكل منهما ما يليق بالحال.⁵

والتلفيق بين المذاهب كأن يلمس متوضئ امرأة أجنبية من غير حائل ، ويخرج منه نجاسة كدم من غير القبل والدبر ، فإن صلى بهذا الوضوء ، فإن صلاته إذا اعتبرناها صحيحة فإنها بالتلفيق ، لأن وضوءه بطل باللمس عند الشافعية ، وبطل بخروج الدم من غير السبيلين عند الحنفية .

الحاصل ان العلماء المتقدمين يستعمل لفظ التلفيق فى معنى اللغوى كما ظهر من امثال المذكورة.

التلفيق فى اصطلاح الفقهاء المتأخرين:

تعريفات التلفيق كثيرة سندكر منها مشهورة:

تعريف مجمع الفقه الاسلامى:

”حقيقة التلفيق فى تقليد المذاهب هى: ان يأتى المقلد فى مسألة واحدة ذات

فرعين متربطين فأكتر بكيفية لايقول بما مجتهد ممن قلدهم فى تلك المسألة“⁶

تعريف الموسوعة الفقهية الكويتية:

”التلفيق بين المذاهب: اخذ صحة الفعل من مذهبين معا بعد الحكم بطلانه على

كل واحد منهما بمرده“⁷.

التعريف المتداول بين العلماء التلفيق: ”هو الاتيان بكيفية لا يقول بما مجتهد“⁸ وذلك بان

يلفق فى مسألة واحدة بان يجمع فيها اقوال العلماء فتكون حقيقة مركبة لم يقل بجوازها احد

من الفقهاء ورجح هذا التعريف الشيخ محمد تقى العثمانى حيث قال:

”الذى تلخص لى فى هذا الموضوع، ان هذا الاصطلاح يقصد به فى عامة الفقهاء

ان يختار مذهباً فى مسألة واحدة بحيث تحدث منه حالة مركبة لا تجوز فى احد

المذاهب“⁹.

وهذا التعريف مختار عند الدكتور وهبة الزحيلي:

”هو الإتيان بكيفية لا يقول بما المجتهد...فالتلفيق إذاً: هو الجمع بين تقليد إمامين

أو أكثر فى فعل له أركان أو جزئيات لها ارتباط ببعضها، لكل منها حكم خاص،

كان موضع اجتهادهم وتباين آرائهم، فيقلد أحدهم فى حكم، ويقلد آخر فى حكم

آخر، فيتم الفعل ملفقاً من مذهبين أو أكثر“¹⁰.

وضح الدكتور الزحيلي تعريفه بامثلة كثيرة فمثلاً يتوضأ الرجل ان يقلد مذهب الشافعي،

يكفي فيه بمسح بعض رأسه، ثم يقلد أبا حنيفة فى عدم نقض الوضوء بلمس امرأة ولا يتوضأ

مرة أخرى ، ثم يصلى بهذا الوضوء، فهذه الصلاة لاتصح عندهما لان الامام الشافعى يعتبره

باطلاً لنقض وضوئه باللمس وأبو حنيفة لا يصح وضوءه لأن ربع الرأس لا يمسح، فتبطل صلاته

عندهما¹¹

قال بعض العلماء: هذه التعريفات ليست جامعة لجميع انواع التلفيق وصوره فلا يدخل فيه

التلفيق الذى كان فى ابواب متفرقة ومسائل مختلفة مثل ان ياخذ بمذهب الحنفية فى ابواب

العبادات وبمذهب الحنابلة فى ابواب المعاملات او فى مسائل متفرقة فى العبادات او

المعاملات وغير ذلك لكن هذا الاعتراض ليس صحيحا لان كثيرا من العلماء الذين تكلموا في التلفيق لا يرون من التلفيق ان ياخذ مقلد من مذهب آخر بابا من ابواب الفقه يعمل بجميع احكامه كالحنفى يقلد الشافعى فى ابواب الطهارة كلها او فى بعض المسائل لا تتركب فيها صورة لا تجوز عند احد من الفقهاء.

لكنى اسلم ان هذه التعريفات الثلاثة ليست بجامعة للتلفيق فى الاجتهاد. ولعل الجواب انه فى معنى الكيفية عموم سواء كانت هذه فى العمل او فى الاجتهاد فالثنى لا اعتراض على هذه التعريفات التى اختارها الجمهور والكبائر من العلماء، هذا ما عندى والله اعلم بالصواب. وعرف التلفيق بعض العلماء المعاصرين:

”التلفيق هو الاخذ بالاحكام الفقهية بقول اكثر من مذاهب فى ابواب متفرقة او

باب واحد او فى اجزاء الحكم الواحد“¹²

قال سيد محمد موسى:

”التلفيق هو"التخير من احكام المذاهب الفقهية المعتبرة تقليداً“¹³

وقال الدكتور جابر سالم:

”التخير من احكام المذاهب ما يعمل به سواء اكان ذلك بين جزئيات المسألة

الواحدة او بين عدة مسائل“¹⁴

عرف التلفيق محمد عميم الاحسان :

”التلفيق هو تتبع الرخص عن هوى“¹⁵

عرفه الدكتور مازن هنية:

”جمع بين اجتهادين فصاعدا فى العمل او النظر، بحيث يتوصل الى حقيقة لا توافق

اى اجتهاد من ههنا“¹⁶

التعريف المختار:

بعد النظر فى التعريفات السابقة للتلفيق، اتضحت حقيقة التلفيق الاصطلاحى: هو ان التلفيق عند علماء المتأخرين وكثير من المعاصرين ان يجمع الانسان مذاهب مختلفة فى مسألة واحدة بان لا تجوز صورتها المركبة عند اى مذهب وجمع مذاهب مختلفة فى مسائل مختلفة او ابواب مختلفة ليس هذا التلفيق عند جميع علماء المتقدمين والمتأخرين واكثر المعاصرين كما ظهر من تعريف البانى وموسوعة الفقهية ومجمع الفقه الاسلامى والدكتور وهبة الزحيلي والشيخ محمد تقى وغير ذلك من كبار العلماء اعترض عليها بعض الناس انها ليست جامعة لانها لاتصدق على تلفيق فى الاجتهاد بل تصدق فقط على تلفيق فى التقليد وهذا الاعتراض

صحيح وجوابنا قد مر. فالتعريف المختار ليس عليه اعتراض لفظي هو " جمع بين اجتهداين فصاعدا في العمل او النظر، بحيث يتوصل الى حقيقة لا توافق اى اجتهدا من ههنا. هذا التعريف بين في ضبط حقيقة التلفيق كما بين جمهور العلماء وبذلك صار هذا التعريف جامعا ومانعا وليس عليه اعتراض لفظي ومعنوي، لانه يشمل التلفيق في الاجتهاد والتشريع كما يشمل التلفيق في التقليد. فالتعريف يشير الى ان التلفيق في التقليد هو مزج بين الاجتهادات المختلفة ليتوصل الى حقيقة مركبة لا يقول بها اى من اصحاب تلك الاجتهادات وهذا يفهم من قيد "في العمل" وهذا هو ما جاء في تعريف جمهور العلماء، ويشير ايضا الى ان التلفيق في الاجتهاد مزج بين الاجتهادات من اهل النظر يتوصل الى اجتهدا لا يكون اى من تلك الاجتهادات، وهذا ما يفهم من القيد "او النظر" واما تعريف اليمان والدكتور سالم ليس صحيحا لانهما يصدقان على جمع المذاهب المختلفة في مسائل مختلفة في باب واحد او ابواب متفرقة وهذا ليس تلفيقا اصطلاحيا بل هو التلفيق اللغوي لان التلفيق الاصطلاحى هي صورة مركبة من اجزاء الاحكام المختلفة لم يقل احد من الائمة بجوازها في هذه الصورة المركبة، وليس ذلك في مسائل مختلفة او في ابواب متفرقة لا يلزم فيها التلفيق، بل هو جمع بين المذاهب، او انتقال الى مذهب الغير او خروج عن المذهب او تتبع الرخص والاخذ بالايسر ولا يلزم منها التلفيق الاصطلاحى. فهذه الوجوه تعريف الشيخ مازن هنية المختار عندنا.

مجال التلفيق:

ومجال التلفيق كمجال التقليد محصور في المسائل الاجتهادية الظنية. أما كل ما علم من الدين بالضرورة . أي بالبدهة . من متعلقات الحكم الشرعي، وهو ما أجمع عليه المسلمون ويكفر جاحده، فلا يصح فيه التقليد والتلفيق، وعلى هذا فلا يجوز التلفيق المؤدي إلى إباحة المحرمات¹⁷ وقال الدكتور عبدالله محمد عبدالله في بيان مجال التلفيق:

”ويقصد بالتلفيق في الاجتهاد هو ان يختلف المجتهدون في عصر في مسألة فيكون لهم فيها قولان او اقوال ثم ياتي من بعدهم من يجتهد في الموضوع نفسه و يؤدي اجتهاده الى الاخذ من كل قول ببعضه و يكون مجموع ذاك مذهبه في المسألة المجتهد فيها“¹⁸

اقسام التلفيق في التقليد:

قسم بعض العلماء المعاصرين التلفيق في التقليد في ثلاثة اقسام:

القسم الاول: ان يكون التلقيق بين الكتب والابواب الفقهية المتفرقة، كان يلفق بين مذهب الحنفية فى العبادات ومذهب الشافعية فى المعاملات، اوبين مذهب المالكية فى ابواب الطهارة ومذهب الحنابلة فى ابواب الصلوة.

القسم الثانى: ان يكون التلقيق فى باب واحد لكن فى المسائل المتفرقة، كان ياخذ بمذهب الحنفية فى موجبات الغسل وبمذهب الشافعية فى صفته.

القسم الثالث: ان يكون التلقيق فى اجزاء الحكم الواحد كمن توضع فمسح ببعض الشعر تقليدا للشافعى وبعد الوضوء مس فرجه وهو غير ناقض للوضوء عند ابى حنيفة وصلى بهذا الوضوء.

هذا تقسيمات التلقيق عند بعض المعاصرين كما هو قول الدكتور جابر سالم وسيد موسى ومحمد عميم احسان وناصر اليمان كما ظهر من تعريفاتهم، لكن اكثر العلماء المعاصرين وجميع فقهاء المتأخرين والمتقدمين لا يعد قسم الاول والثانى من التلقيق بل كلهم يعد التلقيق اذا كان يجمع مذاهب المختلفة فى مسألة واحدة لا يجوز صورة مركبة عبد كل امام.

حكم التلقيق فى المذاهب الاربعة:

بعد التعريف اللغوى والاصطلاحى اقوال الفقهاء فى بيان حكم التلقيق من المذاهب الاربعة فيما يلى:

اقوال علماء الاحناف فى حكم التلقيق:

ان مسألة التلقيق من المسائل التى لم تك معروفة عند فقهاء المتقدمين، لذلك لا تجد نقلا عن الفقهاء بضبط الاختلاف فيها وينسبه، حسب ما جرت عليه عادتهم فى نقل الخلاف ونسبته بل ذكر اكثر الفقهاء صور التلقيق ويستنبط منها المتأخرون حكمه.

1. قال ابن الهمام عند الكلام على تتبع الرخص:

”بان لا يترتب عليه ما يمنعه، فمن قلد الشافعية فى عدم الدلك ومالكا فى عدم نقض اللبس بلا شهوة وصلى ان كان الوضوء بدلك صحت صلاته، والا بطلت عندها“¹⁹

2. ذكر مسألة الوقف فى انفع الوسائل:

”كيف يجوز الحكم بصحة هذا الوقف وابوحنيفة لا يراه فصارت القضية حينئذ مركبة من مذهبين: مذهب ابى حنيفة ومذهب ابى يوسف، فان الوقف صحيح عند ابى يوسف والحكم بنفاذ تصرف المحجور غير صحيح عند ابى ابى حنيفة عكسه؟

قلت؛ هذا الشكل في القضية ولكن رايت في منية المفتى في مثل هذه الواقعة المركبة من مذهبين، وقد نص فيها على الجواز“²⁰

3. كذلك جاء في عقود الدرية:

”لكن لو فرضنا أن حاكماً حنفياً حكم بصحة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فنقول النفاذ مبني على القول بصحة الحكم الملقق وبيان التلفيق أن الوقف على النفس لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكماً ملفقاً من قولين“²¹

4. وجاء في درر الحكم:

”وفي هذه الحالة قد أصبح تلفيق في هذه الأحكام الغيابية يعني أن إصدار الحكم الغيابي على الخصم الغير المتواري هو على مذهب الإمام الشافعي وإصدار الحكم بلا يمين هو على مذهب الإمام الحنفي وبذلك يرد سؤال على هذه الأحكام بعدم جواز التلفيق“²²

5. وقال الحصكفي في عدم جواز التلفيق:

”ان الحكم الملقق باطل بالاجماع“²³

6. وقال ابن عابدين:

”قد يوجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم أنه باطل بالإجماع لأن المراد بما جزم ببطلانه ما إذا كان من مذاهب متباينة كما إذا حكم بصحة نكاح بلا ولي بناء على مذهب أبي حنيفة وبلا شهود بناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملفقاً من أقوال أصحاب المذهب الواحد فإنها لا تخرج عن المذهب فإن أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرها مبنية على قواعد أبي حنيفة رحمه الله أو هي أقوال مروية عنه فإنما نسبت إليهم لا إليه لاستنباطهم لها من قواعده أو لاختيارهم إياها“²⁴

7. قال العلامة ابن الهمام:

”ان المقلد له ان يقلد من شاء وان اخذ العامي في كل مسألة يقول مجتهد اخف عليه، وانا لا ادري ما يمنعه من النقل، او العقل، وكون الانسان يتبع ما هو اخف عليه منقول مجتهد، مسوغ له الاجتهاد، ما علمت من الشرائع ذمه عليه وكان يجب ما خفف عن امته“²⁵

8. التلفيق عند محمد سعيد الباني جائر في العبادات المحضة والمعاملات وحدود الله العامة واداء الاموال من عشر وخراج والمناكحات وصيانة حقوق العباد، ولا يجوز في العبادات المالية والمحظورات²⁶

يظهر من هذه التعريفات ان من الحنيفة من يقولون بجواز التلفيق وهم الاكثر كما هو مذهب ابن الهمام وابن نجيم وابن عابدين وبعض الحنفية يقولون بعدم جواز التلفيق كما قال الحصكفي، وزين الدين قاسم وغير ذلك، بعض الحنفية يقولون بجواز التلفيق عند الحاجة والضرورة ودفعاً للحرج او في مذهب واحد لا في المذاهب المختلفة. وقول نقل الاجماع على عدم جوازه ليس صحيحاً و قول الحنفية عدم جوازه صرح به ابن نجيم هذا قول بعض المتأخرين وليس هذا مذهب الحنفية.²⁷

حكم التلفيق عند المالكية:

1. قال العلامة الدسوقي:

"أن الصحيح جوازه، وبالجمله ففي التلفيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقتان: المنع وهو طريقة المصاروة، والجواز وهو طريقة المغاربة، ورجحت"²⁸

2. وقال الددير في مقام آخر من شرحه بعد ذكر مسئلة الشهادة:

"فهو تليفق لم يقل بما احد"²⁹

3. وفي بلغة السالك:

"والذي قاله شيخنا الأمير عن شيخه العدوي عن شيخه الصغير وغيره: أن الصحيح جوازه، وهو فسحة، لكن لا ينبغي فعلها في النكاح؛ لأنه يحتاط في الفروج ما لا يحتاط في غيرها"³⁰

4. وقال القرافي نقلاً عن غير الزناتي:

"يجوز تقليد المذاهب والانتقال إليها في كل ما لا ينقض فيه قضاء القاضي لا ما ينقض فيه وهو أربعة مواضع: ما خالف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي، فلذا يجوز تقليد مالك في مثل أرواث الدواب، وترك ألفاظ في العقود"³¹

وإذا قلد جاز له الأكل من الهدى بناء على جواز التلفيق في العبادة الواحدة من مذهبين؛ لأنه فسحة في الدين ودين الله يسر كما قال الشيخ علي العدوي في حاشية الخرشى³² فالحاصل ان التلفيق الاصطلاحي ممنوع عند اكثر المالكية كما بين الدسوقي والدردير الصاوى وجوزه بعض المالكية كالمغاربة في العبادات، لكن التلفيق ممنوع عند المالكية الذى يوصل الى صورة مركبة ملفقة لم يقل بما احد من الائمة.

حكم التلقيق عند فقهاء الشافعية:

اقوال الفقهاء الشافعية فى بيان حكم التلقيق كثيرة سندكر منها بعض الاقوال المشهورة فيما يلي:

قال العلامة ابن زياد:

”إن الذى فهمناه من أمثلتهم أن التركيب القادح إنما يمتنع إذا كان فى قضية واحدة، فمن أمثلتهم: إذا توضأ ولمس تقليدا لأبي حنيفة وافتصد تقليدا للشافعي ثم صلى، فصلاته باطلة؛ لاتفاق الإمامين على بطلان ذلك، وكذلك إذا توضأ ومس بلا شهوة تقليدا للإمام مالك ولم يدل ذلك تقليدا للشافعي ثم صلى، فصلاته باطلة؛ لاتفاق الإمامين على بطلان طهارته“³³

قال السبكي فى منع صورة التلقيق المركبة:

”السادس ان يجمع من ذلك حقيقة مركبة ممتنعة بالاجماع فيمتنع“³⁴

وقال ابن حجر فى حكم التلقيق:

”وانه يجوز للعامى اى من لم يتاهل لمعرفة الادلة على قوانين تقليد من شاء من الشافعي ومالك وغيرها ما لم يتبع الرخص، او يحصل تلقيق لايقول به احد ممن قلدهم“³⁵

وقال ابن حجر فى موضع آخر:

”الحكم الملق باطل باجماع المسلمين“³⁶

وجاء فى رسالة الوسم فى الوشم :

”فلذلك كان التلقيق باطلا محرما وهو الذى عليه المحققون من ائمتنا وغيرهم“³⁷

وقال العلامة القليوبى:

”وكذا يجوز تقليد بقية الائمة الاربعة وكذا غيرهم ما لم يلزم تلقيق لم يقل به واحد“³⁸

هذه الاقوال كلها تدل على تحريم التلقيق وبطلانه مطلقا لکن هؤلاء الفقهاء يقولون ببطلان التلقيق الذى يقع فى قضية واحدة ويتوصل الى هيئة مركبة التى لاتجوز عند كل امام لكن التلقيق الذى يقع فى قضيتين فحكمه عند الشافعية هو الجواز كما قال المحقق ابن زياد بخلاف ما إذا كان التركيب من قضيتين، فالذى يظهر أن ذلك غير قادح فى التقليد، كما إذا توضأ ومسح بعض رأسه ثم صلى إلى الجهة تقليدا لأبي حنيفة، فالذى يظهر صحة صلاته؛ لأن الإمامين لم يتفقا على بطلان طهارته، فإن الخلاف فيها بحاله، لا يقال: اتفقا على بطلان

صلاته؛ لأننا نقول هذا الاتفاق ينشأ من التركيب في قضيتين. والذي فهمناه أنه غير قادح في التقليد“³⁹

وكذا قال البلقيني:

”ما يقضى ان التركيب بين القضيتين غير قادح“⁴⁰

يظهر من هذه الاقوال ان العلماء الشافعية متفقون على عدم جواز التلفيق في قضية واحدة مطلقا لا اختلاف بينهم في تحريمه، ولكن بعض الشوافع صرحوا بجواز التلفيق اذا كان في قضيتين ولم ينقل احد من الشافعية تحريم التلفيق في مسالتين او في ابواب مختلفة.

حكم التلفيق عند الحنابلة:

قال العلامة مرعي بن يوسف الحنبلي :

”اعلم أنه قد ذهب كثير من العلماء إلى منع جواز التقليد ، حيث أدى إلى التلفيق من كل مذهب“⁴¹

وحاصل كلام العلامة مرعي بن يوسف الحنبلي:

ان التلفيق باطل عند جمهور العلماء اذا كان في صورة مركبة لا يقول احد من الفقهاء جوازه وذكر العلامة امثلة كثيرة ، كما الوضوء والصلاة والشعة وغير ذلك .⁴²

قال ابو يعلى:

”في رجل وامرة في سفر ليس معهما ولى ولا شهود ، لايجوز ان يتزوج بها ان خاف الزنا“⁴³

وقال صاحب الانصاف في شرحه :

”وليس بظاهر مع خوف الزنا يعنى صاحب الانصاف يجوز التلفيق في هذه الصورة المركبة كما هو نقل الشطى "هذا القول بهذا القيد يعنى "وان خاف الزنا" فيه بشاعة، فان واقعة الزنا من اكبر الكبائر، فاذا امكن العدول الى ما فيه شبهة ما فهو اولى منه، ولا شك ان النكاح بلا ولى مختلف في صحته فهو اولى من الوقوع في زنا مجمع على تحريمه“⁴⁴

قال العلامة السفاريني الحنبلي:

”التلفيق باطل والقاعدة أن كل ما أدى إلى محذور فهو محذور وكل قول يلزم فيه إباحة محرم فهو مردود“⁴⁵

هذه العبارات والنقول متباعدة في بيان حكم التلفيق، فبعض الحنابلة منع التلفيق مطلقا ولو كان في موضع الاضطراب والضرورة كما قال ابو يعلى وبعض الحنابلة يقول بجواز التلفيق عند الضرورة والحاجة كما قال صاحب الانصاف ومرعى الكرمي.

الحاصل: افهم من اقوال علماء المذاهب الاربعة فى بيان حكم التلفيق الذى يقع فى قضية واحدة ان للأصوليين والفقهاء ثلاثة مذاهب، كما ظهر من عبارات الفقهاء التي سبق ذكرها مفصلاً في هذا البحث.

المذهب الأول: جواز التلفيق مطلقاً كما هو مذهب ابن الهمام وامير بادشاه ومحب الله بهارى وحسن الشطى.

المذهب الثاني: منع التلفيق مطلقاً كما قال الحصكفى، ابن حجر وابو يعلى.

المذهب الثالث: إباحة التلفيق بشروط، هذا مذهب جمهور العلماء من المذاهب الاربعة وهذا مختار عندى فى زماننا. لا شك أن المذهب الأول - إباحة التلفيق بإطلاق - خطير جداً خاصة فى عصرنا هذا الذي قد تغلب فيه الهوى وقل فيه الورع، ولو اخترنا هذا المذهب فى هذا العصر عصر الإباحية والفوضى - لأدى إلى تعطيل الشريعة وجعله للناس ذريعة للتلاعب بالدين وانجر إلى الاستهزاء بالدين. والمذهب الثاني - منع التلفيق مطلقاً، ليس ثابت من الكتاب والسنة لا يلائم مقتضيات هذا الزمان، لأن القضايا الفقهية المتجددة لا يمكن لنا أن ننجح بحلها الشرعي إذا تقيدنا بمذهب فقهي خاص - فإن هذا التقييد كثيراً ما يؤدي إلى ضيق وحرج - وإن تعدد المذاهب الفقهية رحمة وفسحة من الله، وكل هذه المذاهب مصدرها الكتاب والسنة فلا مانع من أن نستفيد في حل القضايا العصرية المعقدة سواء كانت في مجال الاقتصاد أو السياسة أوفى العبادة والنكاح والطلاق أو في أي ميدان سواهما من آراء مختلف الفقهاء والمجتهدين لا لتتبع الرخص بل لدفع الحرج والمشقة عن الأمة المسلمة، كما قال الدكتور وهبة الزحيلي:

”وأما المعاملات، وإداء الاموال -ولحدود المقررة وصيانة الدماء ونحوها من التكليف المراعى فيها مصالح البشرية وموافق الحيوية فيجب الأخذ فيها من كل مذهب ما هو اقرب الى مصلحة العباد وسعادتهم ولولزم منه التلفيق، لمافيه من السعى وراء تأييد المصلحة التى يقصدها الشرع“⁴⁶

خلاصة القول: أن التلفيق ممنوع للتخلص من الواجبات وتجاوز المحرمات ولكنه مباح لأغراض صحيحة بشروط آتية إذا فقدت الشروط امتنع العمل بالتلفيق:

الشرط الأول: لا يكون التلفيق هو تتبع الرخص عن هوى النفس لمجرد الهوى أو التهرب من التكليفات الشرعية بل شرط الفقهاء أن تكون هناك حاجة اصلية داعية إلى التلفيق.

الشرط الثاني: ان لا يكون التلفيق في التقليد في واقعة واحدة، فالتقليد في أكل لحم الجوز وفي مس الذكر، صلاة المقلد صحيحة؛ لأن ذلك ليس بتلفيق، إنما هو كالمقلد لأبي حنيفة وحده،

لأنَّ أكل لحم الإبل غير ناقض عند الثلاثة، وإنما التلفيق الباطل كالذي يقلّد أبا حنيفة في مسّ الذكر والإمام أحمد في دم يسير لحقه بعد الوضوء ونحو ذلك؛ لأنّه صلاة باطلة عند الإمامين: أبي حنيفة ويسير الدّم وأحمد بمسّ الذكر، هذا ونحوه هو التلفيق الباطل لا يجوز.

الشرط الثالث: وألا يترتب على التلفيق معارضة مصادر الشريعة القطعية، أو أصولها ومبادئها العامة، ومقاصد الشريعة الإسلامية.

الشرط الرابع: لا يجوز التلفيق الذي يستلزم الرجوع عما عمل به تقليدًا، أو عن أمر مجمع عليه لازم لأمر قلده.

الشرط الخامس: ان لا يكون التلفيق الذي يستلزم نقض حكم الحاكم، لأن حكمه يرفع الخلاف درءًا للفوضى.

الشرط السادس: أن يتقيد التلفيق في مسائل الفروع الشرعية الاجتهادية الظنية.⁴⁷

الشرط السابع: ألا يكون التلفيق ذريعة للوصول إلى غرض غير مشروع أو مخالف للاجماع.

دلائل المذهب الراجح:

1. إن الدين يسر، ليس فيه عسر ولا مشقة، وإن قول الجواز موافق مزاج الشريعة الإسلامية.

كما قال الله تبارك تعالى:

"وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ"⁴⁸

وقال الله عز وجل في مقام آخر:

"يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا"⁴⁹

وقال سبحانه تعالى:

"يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ"⁵⁰

ولذلك لم يجب تقليد مذهب معين رجل عامي كما كان في عهد الصحابة والتابعين في كل مسائل الاجتهادية كما قال أكثر العلماء المجتهدين، بل يجوز للرجل العامي الأخذ في كل مسألة بأي مذهب شاء من مذاهب الأئمة المتبوعين إذا أفتاه به أحد من الفقهاء العصر، فهذا رخصة وسهولة لمن لم يصل إلى درجة الاجتهاد

2- جوز جميع المجتهدين للمفتي المقلد أن يخرج عن مذهب امام معين ويفتي بمذهب إمام آخر عند الضرورة والحاجة، وإذا يجوز للمفتي المقلد الإفتاء بمذهب آخر غير مذهب إمامه؛ تبعا لمقاصد الشريعة الإسلامية وحاجات الناس وتغير الأحوال، فإنه لا فارق بين أن يترك قول إمامه في كل المسألة ويفتي فيها بقول إمام آخر، وبين أن يترك قول إمامه في بعض شروط المسألة وضوابطها ويتبع في بعض المسائل إمامًا آخر.

- 3- لا نجد قولاً واحداً عن الصحابة الكرام أو التابعين على كثرة مذاهبهم وتباينهم - أن أحداً منهم قال لمن استفتاه: الواجب عليك أن تراعي أحكام مذهب من قلده، لئلا تلتحق في عبادتك بين مذهبين أو أكثر، ولو كان التلقيق ممنوعاً لما أهملوا التحذير منه.
- 4- القول بعدم جواز التلقيق يؤدي للحكم بفساد عبادات العوام.
- 5- جواز التلقيق عند الحاجة والضرورة، وليس من أجل العبث أو تتبع الأيسر والأسهل عمداً بدون مصلحة شرعية، وهو مقصور على بعض أحكام العبادات والمعاملات الاجتهادية، لا القطعية.

تطبيقات التلقيق في المعاملات المالية المعاصرة:

فلما كان مسائل المعاش ولاقتصاد المعاصر جديدة و دقيقة جدا ،فلحل هذه المسائل والمعاملات المالية، لم يمكن للمؤسسات الاجتهادية التوقف على مذهب واحد من المذاهب الاربعة الفقهية، بل لا بد لها ان يفتى على مذاهب مختلفة اجتهادية بين الائمة المجتهدين المتبوعين في فروع المعاملات المالية المعاصرة. فهذه الضرورة والحاجة تجرى الفتاوى المؤسسات الاجتهادية اليوم في المسائل المالية الجديدة بالتلقيق بين المذاهب المختلفة الفقهية الاجتهادية. فالיום يستعمل جدا منهج التلقيق اى الفتوى على مذاهب مختلفة فى مسألة واحدة اوفى المسائل المختلفة فى باب واحد او فى ابواب متفرقة حل هذه المسائل الاقتصادية المعاصرة الدقيقة. يتضح هذا الامر بالامثلة الآتية:

بيع المراجعة للآمر بالشراء:

"بيع المراجعة للآمر بالشراء" معاملة جديدة فى المؤسسات المالية من بعض الوجوه وذكر هذه الصورة الجديدة ليس موجود فى كتب الفقهية القديمة، لكن البنوك والمؤسسات الاقتصادية الاسلامية تستعمل اليوم كثيرا هذه المراجعة للتمويل. بان يشتري البنك سلعة على حسب طلب المشتري ثم يبيع هذه السلعة له بالربح المعين. لا تيجز بيع الشئى المعدوم فى الشريعة الاسلامية، بل لا بد ان يكون المبيع موجودا فى يد البائع وقت البيع وكان مملوكا ومقبوضا له.

وقد قال النبي ﷺ: "لا تَبَّعْ ما لَيْسَ عِنْدَكَ"⁵¹

هذه الشروط الثلاثة للبيع واجبة ولازمة فى الفقه الاسلامى لئلا يكون شئى من الابهام والخطر فى العقد والا سيكون هذا الخطر والابهام باعنا للنزاع فى المتعاقدين ولكن جواز هذه المعاملة اى اشتراء شئى معين بطلب المشتري ثم يبعه له بالبيع المراجعة موجود فى فقه الامام الشافعى بان يجوز للموسسة ان يشتري شيئا معيناً من السوق الذى يطلبه المشتري ثم يبيع له مراجعة بالربح المعين، ولكن فى مثل هذه العقود يخوف البنك الاسلامى من ان ينكر المشتري

من البيع اذا اشتراه البنك من السوق-لان مذكور في الفقه الشافعي ان يكون ذالك المشتري بالخيار ان شاء يشتري او لا يشتري. فلذلك يطلب البنك الوعد من المشتري ان يشتري ذالك الشيء من البنك لازما و الا يكون المشتري ضامنا للبنك لتلافي النقصان والخسران. فهنا يظهر سوال جديد، هل يجب ايفاء الوعد والعهد في مثل هذه المعاملات ام لا يجب؟ فإيفاء العهد والوعد واجب عند جميع الآئمة المجتهدين المتبوعين امانة وديانة فيما بين الرجل وبين الله تبارك وتعالى ولكن في ايفاء العهد قضاء مسألة اختلافية بين الفقهاء، يجب ايفاء الوعد عند الامام مالك بن انس وعمر بن عبدالعزيز وقاضى سعيد وغيرهم من اهل العلم بل يجبره على ايفائه بتعاون الحاكم والقاضى عندهم، ولكن الاحناف والشوافع والحنابلة لا يجب ايفاء الوعد قضاء⁵².

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين التي بنيت وشرعت لحل المسائل الاقتصادية المعاصرة، قد افتت على قول الشافعية في جواز هذه المراجعة المذكورة انفا وافتت على لزوم الوعد على المشتري قضاء على قول المالكية.⁵³

فهذا مثال التلفيق في مسألة واحدة. وامثلة التلفيق في مسائل متفرقة في باب واحد او ابواب متفرقة كثيرة جدا في المعايير الشرعية (Shariah Standards) كاختيار المذهب الحنفي في تقسيم المنافع الشركة⁵⁴ وفي نوعية رأس المال في الشركة اختارت مذهب المالكية⁵⁵ وفي اختتام الشركة اختارت مذهب الحنفي⁵⁶ وفي فسخ المضاربة اختارت مذهب المالكية وفي توقيت المضاربة مذهب الحنابلة⁵⁷ وفي جواز استصناع اختارت مذهب الحنفي وفي لزوم عقد الاستصناع اختارت هيئة المحاسبة قول الامام ابو يوسف⁵⁸ وفي جواز تعزير المالى في عقد الاستصناع بصورة التأخير قد افتت المجلس الشرعى على قول الصاحبين⁵⁹ وفي بيع العربان اختارت مذهب الحنابلة وفي فسخ الاجارة بالعدر الطارى افتت على مذهب الحنفي وفي الزام التصديق على مذهب المالكية.

خلاصة البحث ونتائجه:

التلفيق في اللغة يطلق على كل شئ فيه معنى الضم والجمع. وفي اصطلاح الفقهاء المتقدمين والمتأخرين واكثر المعاصرين هو جمع المذاهب المختلفة في مسألة واحدة بحيث لا يقول بما كل إمام إذا عرض عليه الوضع الحاصل. وهنا في التلفيق ما كان في المسألة الواحدة يأخذ الرجل أقوال عديدة التي منقول من الفقهاء في هذه المسألة. أما الأخذ بأقوال الفقهاء في مسائل مختلفة في باب واحد او ابواب متفرقة فهو ليس تلفيقا اصطلاحيا وإنما هو انتقال من مذهب الى مذهب بين المذاهب أو تحيز منها. ثم مجال التلفيق هو الاحكام الشرعية

الاجتهادية، لا يكون في العقائد والايمان ولا فيما هو معلوم من الدين بالضرورة. واختلف العلماء من المذاهب الاربعة في حكم التلفيق فذهب بعض الفقهاء إلى عدم جوازه اذا كان في قضية واحدة مطلقاً، وذهب بعضهم إلى الجواز مطلقاً وهم قليل جداً، وذهب أكثر الفقهاء المتقدمين والمعاصرين الى الجواز بشروط وهو المختار عند باحث. ونخلص إلى القول بأن اصول جواز التلفيق وعدم جوازه هو: أن كل ما أفضى إلى تقويض دعائم الشريعة والقضاء على سياساتها وحكماتها فهو محذور. وأما إذا كان التلفيق يؤيد دعائم الشريعة وما ترمي إليه حكماتها وسياساتها الكفيلتان بسعادة الدارين تيسيراً عليهم في العبادات وصيانة لمصالحهم في المعاملات فهو مطلوب، و يجوز التلفيق بأن يؤخذ برأى في مذهب مجتهد وبآخر في مذهب مجتهد آخر متى لم يكن هذا التلفيق مخالفاً او خارقاً للإجماع. إذا كان التلفيق خارقاً للإجماع ولا يكمن لمجتهد آخر على فرض وجوده أن يقول به فالتلفيق باطل بالإجماع، وبذلك أن التلفيق ممنوع للتخلص من الواجبات والتكاليف الشرعية وتجاوز الممنوعات والمحرمات أو للشهوات الممنوعة، ولكنه مباح لأغراض صحيحة بشروط ونفهم من البحث السابق: فإن التلفيق جائزاً عند أكثر الفقهاء و المجتهدين إذا وجدت فيه الشروط التي اذكرها، فيجوز للعالم والمفتي المقلداختيار التلفيق في الفتوى بحسب ما يراه محققاً لمقاصد التشريع وملئياً لحاجات المكلفين، ويجوز حينئذ للسائل والمستفتي والمبتلى به أن يعمل على الحكم الملقق إذا اطمأن إليه قلبه وغلب على ظنه رجحانه. الاربعة ودلائل جواز التلفيق اقوى من دلائل الحرمة لما نظرنا مسائل الاقتصادية المعاصرة وجدنا يكون منهج التلفيق فعالاً كاملاً، لكن نفهم هذا التلفيق ليس مذموم ولا ممنوع في الشريعة الاسلامية كما ذكرنا حكم التلفيق مفصلاً قبل ذلك.

الهوامش والإحالات

¹: ابن منظور افريقى، محمد بن مكرم، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، مادة لفق، 330/10

²: مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جوهر القاموس، دار الهداية، باب ل ف ق، 361/26

³: النوى، روضة الطالبين، 162/1

⁴: وزارة الاقاف والشؤون الاسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، 290/13

⁵: الدسوقي، شمس الدين عرفة المالكى، حاشيته الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 359/1: الزرقانى، محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقانى على مؤطا، دارالكتب العلمية، بيروت، 1411هـ، 38/2

⁶: منظمة المؤتمر الاسلامى، مجلة مجمع الفقه الاسلامى، العدد الثامن، ص 640

⁷: وزارة الاقاف والشؤون الاسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، 294/13

⁸: سعيد البانى، محمد سعيد بن عبد الرحمن، علامة، عمدة التحقيق في التقليد التلفيق، دار القادري، دمشق، 1418هـ، 183/1

⁹: محمد تقى عثمانى، اصول الافتاء، مكتبة معارف القرآن، كراچى، 1433هـ، ص 207

¹⁰: وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامى وادلته، دمشق، دارلفكر، 1985، 106/1

¹¹: انظر: وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامى وادلته، دمشق، دارلفكر، 1985، 106/1

- ¹²: ناصر بن عبدالله اليمان، التلفيق في الاجتهاد والتقليد، مجلة العدل، الرياض، 1433هـ، ص 5
- ¹³: سيد محمد موسى، الاجتهاد ومدى حاجتها اليه في هذا العصر، دارالكتب الحديثية، بيروت، 1972ء، ص 551
- ¹⁴: الدكتور جابر سالم، التلفيق الفقهي بين الرفض والقبول، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005ء ص 26
- ¹⁵: محمد عميم الاحسان، قواعد الفقه، الصدف پبليشرز، 1408هـ، ص 236
- ¹⁶: الدكتور مازن هنية، التلفيق وتتبع الرخص، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، 1412هـ، ص 53
- ¹⁷: وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وادلته، دمشق، دارالفكر، 1985ء، 107/1
- ¹⁸: مجموعة من المؤلفين، مجلة مجمع الفقه الاسلامي، منظمة المؤتمر الاسلامي، جده، 1436هـ، 75/8
- ¹⁹: امير بادشاه، محمد امين بن محمود، تيسير التحرير، دارالكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، 254/4
- ²⁰: انفع الوسائل، ص 154-155
- ²¹: علامة ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، بيروت، دار المعرفة، س ن، 109/1
- ²²: علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، بيروت، دار الكتب العلمية، س ن، 422/4
- ²³: الحصكفي، محمد بن علي، الدرالمختار، بيروت، دارالفكر، 1997، 383/1
- ²⁴: علامة ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، بيروت، دار المعرفة، س ن، 109/1
- ²⁵: ابن همام، فتح القدير، بيروت، دارالفكر، 758/7
- ²⁶: انظر: عمدة التحقيق، ص 127
- ²⁷: ابن نجيم، زين الدين ابراهيم، رسائل ابن نجيم، طبع دار الكتب العلمية - بيروت، ص 239 - 240،
- ²⁸: الدسوقي، شمس الدين عرفة المالكي، حاشيته الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، س ن 20/1،
- ²⁹: الدردير، احمد بن محمد، الشرح الصغير على اقرب المسالك الى مذهب مالك، دارالمعارف، مصر، 1393هـ، 319/4
- ³⁰: الصاوي، احمد بن محمد، بلغة السالك لا قرب المسالك، دارالمعارف، مصر، س ن، 19/1،
- ³¹: احمد بن غانم، الفواكه الدواني، دار الفكر، بيروت، 1415هـ، 2/357،
- ³²: القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، الفروق، دمشق، عالم الكتب، س ن، 2/34،
- ³³: البلقيني، ابن زياد، فتح المعين عن المحقق ابن زياد و، دار الكتب العلمية، 4/359،
- ³⁴: السبكي، تقى الدين علي بن عبد الكافي، فتاوى السبكي، دارالمعارف، 148/1
- ³⁵: ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الكبرى الفقهية، دارالفكر، بيروت، 4/306،
- ³⁶: ابن حجر، الفتاوى الكبرى، 251/1-
- ³⁷: الوسم في الوشم، ص 133
- ³⁸: القليوبي، ابو العباس، احمد بن احمد بن سلامة، حاشية القليوبي، دارالفكر، بيروت، 1415هـ، 13/1
- ³⁹: البكري، ابو بكر عثمان بن عارف الله، اعانة الطالبين، دارالفكر، 1418، 360/4
- ⁴⁰: اعانة الطالبين، 360/4
- ⁴¹: الشيخ مرعي الكرمي، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى والمكتب الاسلامي، 390/1،
- ⁴²: انظر: الشيخ مرعي الكرمي، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى والمكتب الاسلامي، 390/1،
- ⁴³: المرادي، علي بن سليمان، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، هجر للطباعة، القاهرة، 172/20،
- ⁴⁴: المرادي، علي بن سليمان، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، هجر للطباعة، القاهرة، 172/20،
- ⁴⁵: الباني، محمد سعيد، علامة، عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، طبع المكتب الإسلامي - بيروت 1401هـ، ص 101-102،
- ⁴⁶: وهبة زحيلي، اصول الفقه الاسلامي، دارالفكر، بيروت، 1406هـ، ص 1150
- ⁴⁷: انظر: وهبة زحيلي، اصول الفقه الاسلامي، دارالفكر، بيروت، 1406هـ، ص 1142-1150، فتاوى الزحيلي، 110/1: علي بن نايف الشجود، الخلاصة في احكام الاجتهاد والتقليد، ص 150
- ⁴⁸: الحج: 78
- ⁴⁹: النساء: 28
- ⁵⁰: البقرة: 185
- ⁵¹: السجستاني، عبد الرحمن بن اشعث، سنن ابي داود، كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم الحديث: 3503

- ⁵²: شمس الدين، ابو عبد الله الحطاب، تحرير الكلام مسائل الالتزام، بيروت، دار الفكر، 1984ء ج 1، 154.
- ⁵³: انظر: المعايير الشرعية، المعيار الشرعي، رقم 8، المراجعة للأمر بالشراء، ص 75، 88، منامه، بحرين، 2018ء.
- ⁵⁴: المرغيناني، برهان الدين على بن ابو بكر، الهداية في شرح بداية المبتدى، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، 7/3،
- ⁵⁵: الدردير، ابوالبركات احمد بن محمد، الشرح الصغير على اقرب المسالك، دارالمعارف، مصر، 458/3.
- ⁵⁶: انظر: المعايير الشرعية، المعيار الشرعي، رقم 12، الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة، ص 180-159، منامه، بحرين، 2018ء.
- ⁵⁷: انظر: المعايير الشرعية، المعيار الشرعي، رقم 13، المضاربة، ص 194-181، منامه، بحرين، 2018ء.
- ⁵⁸: شمس الانثة السرخسي، محمد بن احمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ، 140/14.
- ⁵⁹: انظر: المعايير الشرعية، المعيار الشرعي، رقم 11، الاستصناع والاستصناع الموازي، ص 159-143، منامه، بحرين، 2018ء.